منهج التبويب الصرفي بين القديم والحديث: دراسة تقويمة على كتاب "ميزان الصرف"

The Methodology of Morphological Classification (al-Tabwīb al-Ṣarfī) Between the Old and the New: An Evaluative Study on the Book (Mizān al-Ṣarf)

إعداد

محمد عبد المنان مياجي

Mohammad Abdul Mannan Miyaji

باحث الدكتوراه، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية. وأستاذ مساعد، قسم العربية، جامعة داكا، بنغلاديش

د. ماجد هلال العصيمي

Dr. Majid Hilal Al-Osaimi

أستاذ مشارك، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية

Doi: 10.21608/jasis.2025.461333

استلام البحث	**٢٠٢٥/ ٧ /٥**
قبول البحث	**٢٠٢٥/ ٨ /٣٠**

مياجي، محمد عبد المنان و العصيمي، ماجد هلال (٢٠٢٥). منهج التبويب الصرفي بين القديم والحديث: دراسة تقويمة على كتاب «ميزان الصرف». ***المجلة العربية للدراسات الاسلامية والشرعية***، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، مصر، ٩(٣٤)، ٤٦٣- ٤٨٤.

http://jasis.journals.ekb.eg

منهج التبويب الصرفي بين القديم والحديث: دراسة تقويمة على كتاب «ميزان الصرف»

المستخلص:

تستهدف الدراسة إلى تطوير منهج التبويب الصرفي من المؤلفات التراثية إلى المناهج التعليمية الحديثة، ثم تطبيق هذه الرؤية على تقويم كتاب «ميزان الصرف». وقد خلصت الدراسة إلى أن الكتاب يعتمد في بنائه على المنهج المعياري التقليدي، حيث يركّز على تصريف الأفعال والأسماء المجردة، ويعرض مادته التعليمية بدرجة من الشيوع والتدرج والوضوح، مما يجعله مناسبًا من حيث المضمون الأساسي. ومع ذلك، فإن الكتاب يعاني من عدد من أوجه القصور؛ أبرزها غياب التكميلات التعليمية الضرورية كالتدريبات التفاعلية والوسائط المساعدة، ووجود خلط بين بعض قواعد النحو والصرف، بالإضافة إلى تأثره ببعض المصطلحات الفارسية، وضعف التوظيف السياقي للقواعد الصرفية، فضلاً عن محدودية الأنشطة التطبيقية التي تتيح للمتعلم ممارسة اللغة في سياقات حياتية أو تواصلية. وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في معالجة مادتها، وتوصي بضرورة إعادة ترتيب المباحث الصرفية وفق التبويب الوظيفي الحديث، مع إدراج تدريبات متنوعة تعزز الجانب الاتصالي، وتوسيع مبحث المشتقات ليشمل الصيغ المهملة، إلى جانب تبسيط الأسلوب، وتدعيم المحتوى بالتمثيل البصري والوسائط التعليمية، بما يسهم في رفع فاعلية الكتاب في تعليم الصرف للناشئين من غير الناطقين بالعربية.

الكلمات المفتاحية: التبويب الصرفي، التبويب التعليمي المعياري، التبويب التعليمي الوصفي، المحتوى، الشيوع، التدرّج.

Abstract:

This study explores the evolution of morphological structure (tabwīb ṣarfī) from classical Arabic linguistic traditions to modern educational approaches. It offers an evaluative analysis of the textbook *Mīzān al-Ṣarf*, highlighting its emphasis on verb conjugation and derived nouns formed from triliteral roots within a traditional prescriptive approach. While the content is generally clear and appropriately structured. The book lacks depth in derived noun forms and does not provide sufficient interactive or visual learning support. Using a descriptive-analytical method, the study recommends restructuring the content according to contemporary functional models, adding interactive exercises, expanding

ISSN: 2537-0405 *eISSN: 2537-0413*

underrepresented derivational forms, and improving visual aids to better support non-native Arabic primary learners.

Key Words: Morphological Structure, Prescriptive Approach, Descriptive Approach, Content, Commonness, Gradation.

المقدمة

يُعدّ التبويب أحد المقومات الرئيسة في بناء المادة العلمية، لما له من أثر مباشر في تنظيم المعارف وسهولة تلقيها، ويُبرز هذا بجلاء في علم الصرف العربي، الذي شهد تنوعًا في منهج التبويب بين ما رسخه علماء التراث، وما اعتمدته المناهج التعليمية الحديثة. وعليه، أن هذا المقال يسعى إلى دراسة تطور منهج التبويب الصرفي بين القديم والحديث، من خلال عرض أنماط التأليف الصرفي التقليدي، التي اتسمت بالدمج بين النحو والصرف أو التأليف المستقل، إلى أن تنتقل إلى بالتبويب التعليمي المعاصر، المعياري منه والوصفي. ثم تتطرّق الدراسة إلى تطبيق عملي على تقويم كتاب «ميزان الصرف»، كتاب متداول يُدرس في مدارس بنغلاديش الدينية في المرحلة المتوسطة. وتقوم الدراسة بتحليل إعداد الكتاب وإخراجه الفني، ومنهجه التبويب، ومحتواه، وأسلوب عرض القواعد فيه والأمثلة، وتقويم نقاط القوة والقصور فيه، بما يفتح أفقًا لتطويره وتحديثه في ضوء مبادئ تعليم العربية للناطقين بغيرها.

المبحث الأول: منهج التبويب الصرفي بين القديم والحديث

مفهوم التبويب:

- " (ب. و. ب): ... والباب معروف، والفعل منه التَّبْوِيب، والجمع أبواب، وبِيبَان" (منظور، ٢٦٩، ١٩٩٧).
- بوّب الكتاب بمعنى قسّمه إلى أبواب متساوية من حيث الموضوع، فالتبويب في الاصطلاح هو ترتيب الأشياء المتجانسة ووضعها في باب خاص ليتميزها عما يخالفها، فالتبويب في مجال التأليف هو ترتيب الكتاب وتقسيمه في أبواب متجانسة وفصول متشابهة، وقد أشار التهانوي إلى أن الكتاب تحتوي فيه أبواب غير متجانسة، تسمى منشورة أو شتى، فقال: "والعلماء المصنفون قد يطلقونه (الباب) ويريدون به مسائل معدودة من جنس واحد، أو نوع واحد أو صنف واحد، وبالكتاب مسائل معدودة من جنس واحد، وبالفصل من جنس واحد، وبالمنشورة وبالشتى من أبواب مختلفة أو من أصناف متخالفة" (التهانوي، ٣٠٥، ١٩٩٦).
- جاء في المعجم الوسيط: "(بَوَّبّ) الباب: عَمِلَهُ، وبوّبَ الكتاب ونحوه: جعله أبوابا... و (الباب) من الكتاب القسم يجمع مسائل من جنس واحد، يقال هذا من باب كذا: من قبيله" (المعجم الوسيط، ٧٥، ٢٠٠٤).

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

فالمقصود بالتبويب الصرفي هو التبويب الذي اعتمده النحاة في تصنيف الموضوعات وترتيبها وتقسيمها في أبواب وفصول من حيث التقديم والتأخير. فنذكر الآن التبويب الصرفي بتسلط ضوء المؤلفات القدامى والمعاصرين فيما يأتي-

القسم الأول: منهج التبويب الصرفي القديم

منهج التبويب الصرفي القديم هو الطريقة التي اعتمدها النحاة واللغويون الأوائل في ترتيب مباحث علم الصرف ضمن مؤلفاتهم، وغالبًا ما تقوم على استقراء لغوي، واندماج مع علم النحو، دون اعتماد منهجية تعليمية موحدة أو بنية تحليلية دقيقة. وثمة عدة جوانب في تبويب الكتب الصرفية القديمة على النحو التالي (القرني، ٢٠٠٠م/١٤٢١هـ):

الأولى: الاندماج بين مباحث النحو والصرف:

من أبرز النحاة الذين دمجوا بين مباحث النحو والصرف في مؤلفاتهم، ومنهم: سيبويه في «الكتاب»، والمبرد في «المقتضب»، وابن السراج في «الأصول»، والصيمري في «التبصرة»، والزمخشري في «المفصّل»، وابن مالك في ألفيته، وفي الكافية الشافية، وفي التسهيل، وأبو حيان في «ارتشاف الضرب»، والسيوطي في «همع الهوامع» وغيرهم. وبخاصة ممن تناولوا المتون والألفيات بالشرح والتحليل. غير أن هؤلاء رتّبوا أبواب الصرف خلال نهجين، وهما:

١-١- التبويب الصرفي والنحوي متفرقاً ومتداخلاً:

من العلماء الذين ساروا على هذا النهج سيبويه، والمبرد، والزمخشري. وقد ذكر سيبويه في كتابه أربعة أقسام من مسائل التصريف، وهي:

١- أبنية الأسماء والصفات والأفعال، مع بيان مواضع الزيادات فيها.

٢- الإعلال والإبدال، وما يطرأ من تغييرات صوتية تؤثر في البنية الصرفية للكلمة.

٣- مسائل التمارين ما يسمى بـ«القياس اللغوي»، وهي تتعلق باستخراج القواعد الصرفية من خلال الاستقراء والتحليل

٤- الإدغام.

١-٢- التبويب الصرف والنحوي مجتمعاً متقارباً:

قد اتبع هذا النهج معظم المؤلفات التي جُمعت بين النحو والصرف، ويمكن تقسيمها إلى قسمين:

١-٢-١- تقديم النحو قبل الصرف:

هو الغالب في هذه المؤلفات: وممن سار على هذا النهج، منهم: ابن السراج في «الأصول في النحو»، والصيمري في «التبصرة»، والعبكري في «اللباب»، والجزولي في «الجزولية»، وابن مالك في «الألفية»، و«تسهيل الفوائد»، و«الكافية الشافية»، والسيوطي في «همع الهوامع». إلا أن هؤلاء النحاة يختلفون في طريقة عرضهم للأبواب الصرفية، ويتّضح من خلال دراسة مؤلفاتهم أنهم يسلكون أربع اتجاهات رئيسة في ذلك.:

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

❖ **المذهب الأول:** يقوم تقسيم مباحث التصريف على أربعة أقسام على النحو الآتي:
١- المباحث الخاصة بالأسماء، تشمل موضوعات النسب، والتصغير، والجمع.
٢- الظواهر المشتركة بين الأسماء والأفعال، مثل الإمالة، والوقف، والتقاء السكنين.
٣- أبنية الكلم. وهي التي تتناول أنماط الأوزان والتراكيب الصرفية.
٤- التصريف، وتتضمن مباحثه: كالإلحاق، والزيادة، والإعلال، والإبدال، والإدغام، إضافة إلى مسائل التمارين.
واتبع هذا المذهب عدد من النحاة، ومن أبرزهم ابن السراج والصيمري، مع الملاحظة أن كلًا منهما قد يقدّم بعض الأقسام على غيرها وفقًا لاجتهاده في الترتيب والمنهجية.

❖ **المذهب الثاني:** يقوم تقسيم مباحث التصريف على أربعة أقسام على النحو الآتي:
١- المقدمات (وهي نوعان، أحدهما: مقدمات مخصوصة بقسم واحد، فهو: التأنيث، والمقصور، والممدود. والثاني: مقدمات عامة لمباحث التصريف كلها، فهو: أبنية الأفعال ومعانيها، وهمزة الوصل، والمصادر).
٢- التغيير لأجل المعاني الواردة: التثنية، وجمع التكسير، والتصغير، والنسب.
٣- ظواهر مشتركة بين الأسماء والأفعال، وهي: الوقف والإمالة، والتقاء الساكنين.
٤- التصريف: الميزان الصرفي، والزيادة، والإعلال، والإبدال، والحذف، والإدغام، ومسائل التمارين
وسار ابن مالك على هذا المنهج في مؤلفاته التي جمع فيها بين النحو والصرف، مثل : «الألفية»، و«الكافية الشافية»، و«التسهيل»، وقد التزم في هذه الكتب الثلاثة الترتيب نفسه في عرض المباحث الصرفية، مع اختلاف طفيف في كتاب «التسهيل»، إذ قدّم فيه باب التصريف على الظواهر المشتركة بين الأسماء والأفعال.

❖ **المذهب الثالث:** يقوم تقسيم مباحث التصريف على أربعة أقسام على النحو الآتي:
١- ذوات الأبنية: تشمل الاسم، الفعل، والمصادر، والمشتقات، وألفا التأنيث، والمقصور، والممدود (السيوطي، ٢٥٥-٣٠٧، ١٩٩٨).
٢- أحوال ذوات الأبنية: جمع التكسير، والتصغير، والمنسوب (السيوطي، ٣٠٨-٣٦٩، ١٩٩٨).
٣- أحوال آخر الكلمة: التقاء الساكنين، والإمالة، والوقف (السيوطي، ٣٧٠-٤٠١، ١٩٩٨).
٤- التصريف: الاشتقاق، والميزان الصرفي، وحروف الزيادة، ومعاني حروف الزيادة، والحذف، والإبدال، والنقل والقلب، ثم الإدغام (السيوطي، ٤٠٧-٤٤٩، ١٩٩٨).
واتبع هذا المذهب السيوطي في «همع الهوامع»، ولا يُعدّ رائداً في هذا المذهب؛ إذ سبقه إليه أبو علي الفارسي في «التكملة».

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

❖ **المذهب الرابع:** يُعد هذا المذهب أقرب إلى الارتجال منه إلى التنظيم المنهجي؛ إذ يفتقر إلى خطة واضحة أو تسلسل منطقي يمكن الاعتماد عليه في التبويب، بل يُشبه إلى حد كبير الخواطر المتناثرة أكثر من كونه تصنيفًا علميًّا دقيقًا. ومن اتبع على هذا المنهج من أبرزهم: الجزولي في «الجزولية»، وأبو علي الشلوبين في «التوطئة»؛ إذ يمثل ترتيب الأبواب الصرفية لدى الجزولي نموذجًا لهذا الأسلوب، وهو نفسه الذي سار عليه الشلوبين تقريبًا. فقد جاء ترتيب الموضوعات الصرفية في "الجزولية" على النحو التالي:

١- الهجاء. ٢- ألف الوصل. ٣- الهمزة في الخط. ٤- التصغير. ٥- النسب. ٦- الأبنية. ٧- الاشتقاق. ٨- جمع التكسير. ٩- المقصور والممدود. ١٠- الوقف. ١١- الإمالة. ١٢- التصريف. ١٣- الإدغام. إضافة إلى أن الكتاب لم يشمل جمع الأبواب الصرفية الأساسية؛ مما يشير إلى افتقاده إلى المنهجية الشاملة والمنظمة التي تميز غيره من المصنفات الصرفية الأخرى.

١-٢-٢- تقديم الصرف قبل النحو

يلاحظ أن الصرف يهتم بالمفردات، وهو بذلك يسبق علم النحو؛ إذ لا يمكن أن يُبنى تركيب سليم ما لم تكن مفرداتها صحيحة في الأصل، وهذا ما يعالجه الصرف، ولعلّ كانت هذه الرؤية التي وُجّهت أبا حيّان في «ارتشاف الضرب»؛ حيث إنه يصرّح بذلك فيقول (الأندلسي، ٤، ١٩٩٨): «وحصرته (أي موضوع الكتاب) في جملتين: الأولى: في أحكام الكلم قبل التركيب. (وقد أشار المؤلف به إلى مباحث الصرف). الثانية: في أحكامها حالة التركيب». وقد قسّم المؤلف مباحث الصرف إلى ثلاثة أقسام رئيسة على النحو الآتي:

١- ما يتعلق بأحكام الكلمة في نفسها.
٢- ما يلحق الكلمة من أولها.
٣- ما يلحق الكلمة من آخرها.

أما القسم الأول، فقد بيّن أنه ينقسم بدوره إلى فرعين:

الفرع الأول: ما يهدف إلى صياغة الكلمة في صيغ متعددة لأداء معانٍ مختلفة، ومن أمثلته: التصغير، والتكسير، والمصدر، واسم الفاعل، واسم المفعول، والمقصور، والممدود (الأندلسي، ٣٥١-٥١٢، ١٩٩٨).

والفرع الثاني: ما يتعلق بتغييرات شكلية في الكلمة لا تؤثر في معناها الأساسي، ويشمل: الزيادة، والحذف، والإبدال، والقلب، والنقل، والإدغام (الأندلسي، ٢٢، ١٩٩٨).

وأما القسم الثاني، فقد اقتصر على باب واحد فقط، وهو باب همزة الوصل. (الأندلسي، ٥٤٨، ١٩٩٨).

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

وفي حين أن القسم الثالث تناول مجموعة من المباحث، وهي :التثنية، وجمع المذكر السالم، والنسب، والألف المقصورة، والألف الممدودة، ونون التوكيد، ونون التنوين. (الأندلسي، ٥٤٨-٦٧١، ١٩٩٨).

ثانيةً: استقلال الصرف بالتأليف:

يُعدّ كتاب «التصريف» للمازني أول مؤلف مستقل في علم الصرف (القرني، ٢٠٠٠م/١٤٢١هـ)، القيام بشرحه ابن جنى المعروف بـ «المنصف»، وعند تتبع كتب التراجم يتضح أن المؤلفات التي خُصصت لعلم التصريف بوصفه علمًا مستقلًا ليست قليلة؛ بل نجد عددًا من المصنفات البارزة التي أفردت مباحث الصرف بتأليف خاص، نذكر من أشهرها: «التكملة» لأبي علي الفارسي، وهو الجزء الثاني من كتاب «الإيضاح»، و«التصريف الملوكي» لابن جني. و«المفتاح في الصرف» للجرجاني، و«الوجيز في علم التصريف» للأنباري، و«التتمة في التصريف» لابن قبيضي، و«الشافية» لابن الحاجب، و«الممتع» لابن عصفور، و«نزهة الطرف» لابن هشام. وتنقسم هذه المؤلفات – من حيث تناولها للموضوعات الصرفية – إلى قسمين:

١- **ما يقتصر على أصول التصريف،** ويختص بتغير صيغ الكلمة دون أن يترتب على ذلك تغيّر في معاناها، ويُطلق عليه «التصريف» و«التصريف الملوكي» و«المفتاح في الصرف»، و«الوجيز في علم الصرف»، و«التتمة في التصريف»، و«الممتع في التصريف». فالموضوعات التي تشمل هذه المؤلفات عما يلي:

١- أبنية الأسماء والأفعال المجردة والمزيدة، ومعاني الزوائد في الأفعال.
٢- الزيادة، حروفها، ومواقعها، وأغراضها، وأدلتها. ٣- الإبدال.
٤- القلب، والحذف، والنقل. ٥- الإدغام.
٦- مسائل التمارين.

٢- **ما يتناول أصول التصريف مع المباحث** التي تتعلق بتغيير صيغ الكلمة لضروب من المعاني، ويطلق عليه «التكملة»، و«الشافية»، و«نزهة الطرف في علم الصرف». وهذه المؤلفات تشمل الموضوعات السابقة والموضوعات التالية:

١- التصغير. ٢- النسب. ٣- جمع التكسير. ٤- التقاء الساكنين. ٥- الابتداء
٦- الوقف. ٧- المقصور والممدود. ٨- الإمالة. ٩- تخفيف الهمزة.

ثالثة: كتيبات صرفية

ثمة بعض العلماء انشغلوا في تأليف الكتيبات الصرفية، فقد ظهرت الكتيبات الجزئية المتخصصة في قضايا صرفية محددة كالمصادر والاشتقاق والهمزة، والقلب والإبدال. مثل: كتاب المصادر للنضر بن شميل، والاشتقاق لابن دريد، وكتاب الهمز لقطرب، والأصمعي وغيرهما، وكتاب القلب والإبدال للأصمعي، وابن السكيت، وأيضا كتاب فعل وأفعل للفرّاء وغيرها كثيرة.

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

القسم الثاني: منهج التبويب الصرفي التعليمي

منهج التبويب الصرفي التعليمي هو الطريقة التي يُعرض بها علم الصرف في الكتب الدراسية المعاصرة، وتقوم على التدرج المنطقي والتبسيط التربوي، بما يسهل فهم القواعد الصرفية وتطبيقها لدى المتعلمين وهذا المنهج على نوعين، وهما:

٢-١- التبويب التعليمي المعياري:

هو تبويب يُقدّم قواعد الصرف على أساس ما ينبغي أن تكون عليه اللغة، أي وفق النموذج الصحيح الفصيح القياسي، كما أقرّه العلماء القدامى، ويهدف إلى تقعيد اللغة وتقويم الألسنة. مثل: صيغة "افتعل" تدل على التشارك أو الطلب، ويُضرب بها المثال ويُدرّس وزنها. وممن سار على هذا المنهج ابن مالك «لألفيته»، وابن هشام في «قطر الندى»، وهذا الكتابان مزيجان بالنحو والصرف. وكذلك وابن يعيش في «شرح تصريف الملوكي»، وابن حاجب في «الشافية» ورضي الدين الأستراباذي في «شرح الرضي على الشافية»، وابن عصفور في «الممتع في التصريف». ومصطفى الغلاييني في «جامع الدروس العربية»، وأحمد الحملاوي في «شذا العرف في فن الصرف»، وعبده الراجحي في «التطبيق الصرفي»، ومحمود سليمان ياقوت في «الصرف التعليمي»، وسليمان العيوني في «الصرف الصغير»، وأيمن أيمن عبد الغني في «الصرف الكافي». وغير ذلك كثير.

٢-١- التبويب التعليمي الوصفي:

هو تبويب يركّز على وصف الظواهر الصرفية كما هي في الواقع اللغوي، سواء في العربية الفصحى أو في الاستعمالات المختلفة، دون فرض حكم معياري على ما هو "صحيح" أو "خطأ". مثل: لا يقتصر على صيغة "استفعل" كطلب فقط، بل يعرض مختلف استعمالاتها الوظيفية.

يرى المحدثون من علماء اللغة أن مصطلح "الصرف "يُعادِل مصطلح "بناء الكلمة"؛ لأن هذا هو مجال بحثه الأساسي. فالصرف يدرس الطرق التي تستخدمها اللغة لتكوين الكلمات من الوحدات الصرفية، وهي ما يُعرف في اللسانيات الحديثة بـ "المورفيم (Morpheme) ". وهي أصغر وحدة لغوية تحمل معنى، وقد تكون كلمة كاملة أو جزءًا منها، وتشكل الأساس في التحليل الصرفي المعاصر (الرمالي، ٢١، د ت).

ويشير عدد من اللغويين المحدثين إلى أن التغييرات اللفظية التي تطرأ على البنية، مثل الإعلال، والإبدال، والحذف، طالما أنها لا تُحدث تغييرًا في المعنى، فإنها لا تنتمي إلى علم التصريف، وينبغي إدراجها ضمن علم الأصوات؛ لكونها لا تضيف وظيفة جديدة للصيغة الأصلية (هنداوي، ٢٥، ١٤٠٩ هـ). وكما يرى بعض المحدثين أن التصريف لا يمكن أن يُفهم أو يُبنى بشكل دقيق إلا في ضوء ما يقرره علم الأصوات من قواعد وما يحدده من معايير صوتية، حتى قال فيرث: "لا وجود لعلم الصرف بدون علم الأصوات" (الرمالي، ٢٢، د ت).

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

فيُعنى الصرف في الدراسات الحديثة بدراسة **الوحدات الصرفية "المورفيمات"**، وهي أجزاء لغوية تؤدي وظائف دلالية محددة داخل البنية الصرفية للصيغ، وتُعد **الصيغة** بمثابة العلامة التي تكشف عن هذه المورفيمات وتدل عليها، فعلى سبيل المثال: صيغة استفعل تدل على مورفيم الطلب، وصيغ التكسير تدل على مورفيم جمع التكسير، وصيغة أَفْعَلَ تُعبّر عن مورفيم التعدية، وصيغة فَعُلَ تشير إلى مورفيم اللزوم. وصيغة فَاعَلَ تدل على مورفيم المشاركة (الرمالي، ٢١، د ت).

ومن هذا الجانب لقد ظهرت دراسات لتجديد الصرف العربي كدراسة الطيب البكوش «التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث»، ولعبد الصبور شاهين «المناهج الصوتية للبنية العربية، ولتمّام حسّان «اللغة بين المعيارية والوصفية»، ولإبراهيم أنيس «من أسرار اللغة العربية»، ولمحمد عبد الدائم «نظرية الصرف العربي دراسة في المفهوم والمنهج»، ولمحمد علي الخولي «مقدمة في علم اللغة»، ولرمضان عبد التواب «المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي»، و«مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين» ولكمال بشر «علم اللغة العام» وغير ذلك كثير.

المبحث الثاني: دراسة تقويمية لكتاب «ميزان الصرف»:

وقد انقسم هذا المبحث إلى جزئين، وهما:

الجزء الأول: تحليل إعداد الكتاب ومكوّناته: وهو ينقسم إلى قسمين فيما يأتي:

القسم الأول: إعداد الكتاب وإخراجه الفني

يتضمن هذا القسم مجموعة من المحاور الأساسية التي تُعنى بجودة تقديم الكتاب من حيث المعلومات المصاحبة له، وعناصره المكملة، والشكل الفني الذي يظهر به، وتُفصَّل هذه المحاور على النحو الآتي:

- **البيانات العامة للكتاب**:

«ميزان الصرف» كتاب متداول مشهور منذ قرون متطاولة في شبه القارة الهندية بشكل عام وفي بنغلاديش بشكل خاص، لا توجد مدرسة دينية في بنغلاديش بعد استقلاله إلى الآن سواء حكومية أم أهلية إلا تدرس فيها المبدئين هذا الكتاب، وقد تم تأليفه باللغة الفارسية، وله تعليقات وشروح باللغة البنغالية والأردية، وعلى الرغم من شيوع الكتاب في المؤسسات التعليمية، إلا أن البيانات الببليوغرافية المتعلقة به تفتقر إلى التوثيق العلمي الدقيق؛ إذ لم يُوجد في النسخة الأصلية على وجه اليقين اسم المؤلف الحقيقي (عامر، ١٩١، ٢٠٠٩)، فضلًا عن غياب المعلومات الأساسية المتعلقة بـ دار النشر، وسنة الطباعة، ورقم الطبعة (وإن كانت وُجدت في بعض الشروح والتعليقات)، وهي بيانات تُعدّ ضرورية في الأوساط الأكاديمية، لما لها من أهمية في التوثيق، والتحقق، والرجوع العلمي المنهجي إلى مصادر الدراسة. ومن المتوقع أن الكاتب لم يذكر اسمه تواضعاً وابتعاداً عن الرياء، ورغبةً في إخلاص

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

العمل لله. فتوجد أقوال عن مؤلف هذا الكتاب، ذكر الشيخ القنّوجي[1] أن مؤلفه وجه الدين بن عثمان بن الحسين، وقيل: وجيه الدين عثمان بن الحسين (الحسيني، ٢٧، ٢٠١٥). وقد ذكر عبد الحي اللكهنوي هو محمد بن مصطفى بن الحاج حسن (اللكهنوي، ٢٠١، د ت) المتوفى ٩١١هـ، ولكن صاحب كشف الظنون الحاجي خليفة ذكر في كتابه أن الكتاب الذي ألفه المولى محمد بن مصطفى بن الحاج حسن هو ميزان التصريف (الحاجي خليفة، ٩١٨، ١٩٤١).

- **المكمّلات الفنية للكتاب**

يُلاحظ على كتاب «ميزان الصرف» من الناحية الفنية أنّه يتّسم بطابع تقليدي في التأليف، إذ يخلو من المكمّلات الفنية الأساسية التي تُعد من متطلبات العمل العلمي المعاصر، ومن أبرزها:

- فهرس المحتويات الذي يُعين القارئ على تصفّح الموضوعات وتتبع تسلسلها المنهجي.
- قائمة المصادر والمراجع التي اعتمد عليها المؤلف في إعداد مادته العلمية.
- كشّاف المصطلحات أو الفهارس الفنية (مثل: الآيات القرآنية، الأحاديث النبوية، والأمثلة اللغوية)، والتي تُسهم في تسهيل عملية التوثيق والمراجعة.

ويُعدّ غياب هذه العناصر من أوجه القصور الفني في الكتاب، لا سيما عند النظر إليه كمرجع تعليمي معتمد في بيئات تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها، مما يُبرز الحاجة إلى تطويره أو إعادة إخراجه وفق المعايير الفنية المعتمدة في التأليف التربوي الحديث.

- **مقدمة الكتاب وأهدافه**

لا يشمل الكتاب أيضا مقدمة في بدايته يقدم فيها تصوّر شامل عن الكتاب، والمنهج المتبع، فضلاً عن بيان الأهداف التعليمية مثل: أهداف المقرر الدراسي، وأهداف الوحدة الدراسية، وأهداف الدارس، ومدى ارتباط هذه الأهداف بالمحتوى المعروض لاحقاً، وكذلك تحديد الفئة المستهدفة للمتعلمين ومستواهم.

- **الصور والرسومات والجداول**

لا يشمل الكتاب الوسائل البصرية التي يُستعان بها لتوضيح المفاهيم أو دعم الفهم، ولا تشمل الرسوم التوضيحية، والمخطّطات، والجداول البيانية، وغيرها. ويُقوَّم توظيف هذه العناصر بناءً على مدى انسجامها مع المحتوى، وقدرتها على تعزيز الفهم، وتيسير عملية التعلُّم لدى الناشئين.

[1] هو الشيخ محمد صديق بن حسن بن علي بن لطف الله القِنّوجي البخاري الحسيني المشهور باسم نواب صديق حسن خان (١٨٣٢-١٨٩٠م) في كتابه "سلسلة العسجد في ذكر مشايخ السند".

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

القسم الثاني: مكمّلات الكتاب

يتكوّن الكتاب بعدة عناصر، ومن أهمها: التبويب، والمحتوى، وعرض القواعد، والأمثلة. وبيانها فيما يأتي:

أولاً: منهج تبويب الكتاب

يتّسم كتاب «ميزان الصرف» من حيث منهج التبويب بأنه ينتمي إلى النمط التقليدي في التأليف الصرفي؛ إذ اقتصر على عرض مباحث علم الصرف دون إدماجها بمباحث النحو، متبنّيًا بذلك **منهج الاستقلال الصرفي** في التصنيف، على غرار ما نراه في كتب مثل: «التصريف» لأبي عثمان المازني، و«التصريف الملوكي» لابن جني، و«المفتاح في الصرف» للجرجاني، و«الشافية» لابن الحاجب، و«الممتع» لابن عصفور، و«نزهة الطرف» لابن هشام. ومن وجه آخر، يمكن تصنيفه أيضًا ضمن **الكتيبات التعليمية الصرفية**، نظرًا لاختزاله الموضوعات الصرفية في جانب واحد رئيس، هو **الأبنية**، وبشكل أكثر تحديداً على أبنية الأفعال والأسماء المجردة من الفعل الثلاثي، دون التوسّع في فروع التصريف الأخرى.

وقد بنى المؤلف تبويب الكتاب على بابين رئيسين، فخصّص الباب الأول لبنية الفعل، وقسّمه وفق الترتيب التالي: الفعل الماضي وأقسامه الستة أولًا، ثم الفعل المضارع وما يتعلق به، ويليه فعل الأمر وما يلحق به، وأخيرًا فعل النهي وما يرتبط به. أما الباب الثاني فقد تناول فيه الأسماء المشتقات، مرتبة على النحو الآتي: اسم الفاعل، ثم اسم المفعول، ثم اسم الظرف، ثم اسم الآلة، ثم اسم التفضيل.

ويتّضح من هذا التبويب أن المؤلف التزم ترتيبًا منهجيًا تقليديًا، ينطلق من الفعل باعتباره أصل الاشتقاق في اللغة العربية، لينتقل منه إلى ما يُشتق عنه من أسماء، مع الاقتصار على المباحث الأكثر شيوعًا واستعمالًا، بما يخدم الهدف التعليمي للناشئة الناطقين بغير العربية.

ثانيا: منهج المحتوى

يُصنَّف كتاب «ميزان الصرف» ضمن كتب الصرف التعليمي، حيث يتّسم محتواه بطابعٍ تطبيقيّ واضح، ويُقدَّم بأسلوب يتناسب مع الفئة المستهدفة من الناشئين الناطقين بغيرِ العربية، وقد أُلّف الكتاب باللغة الفارسية، مع إيراد تطبيقات تصريفية بالألفاظ العربية، إلا أن استخدامه شائع في مدارس بنغلاديش الدينية، وخاصة في المرحلة المتوسطة، مما يجعله وسيطاً لغوياً معقّدا لإفادة الناشئين لغير الناطقين بها.

وبالرغم من ذلك، أن الكتاب يركّز على تعليم المتعلّمين على تصريف الأفعال في مختلف أزمنتها (الماضي، والمضارع، والأمر، والنهي)، إلى جانب تصريف الأسماء المشتقة، مثل اسم الفاعل، واسم المفعول، واسم الظرف، واسم الآلة، واسم التفضيل. ويُلاحظ أن المباحث الصرفية المختارة في الكتاب تُراعي مستوى الطلاب المعرفي والعُمري، وتُقدَّم بطريقة منهجية تُلائم حاجاتهم التعليمية،

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

مما يُؤهّله ليكون كتابًا فعّالًا في تدريس الصرف العربي لغير الناطقين به في مراحله الأولى.

وعليه، فإن محتوى الكتاب – بصيغته الحالية – يُعد مناسبًا من حيث الكم والمنهج، ومعقّدا من حيث النوع ليكون متنه باللغة الفارسية مع وجود شروحه وتعليقاته باللغة البنغالية، فإنه يخدم الغرض التعليمي الصرفي للفئة المستهدفة من الناشئين الناطقين بغير العربية، في سياق تعليمي تمهيدي تأسيسي.

ثالثًا: اختيار القواعد

جاء اختيار القواعد الصرفية في «ميزان الصرف» متوافقًا مع الأسس التربوية والتعليمية التي يُراعى فيها طبيعة المتعلمين من الناشئين الناطقين بغيرها، ومستواهم اللغوي. وقد التزم المؤلف في بناء المحتوى القاعدي بالاعتماد على مجموعة من المعايير المنهجية التي تُعدّ ضرورية في تأليف الكتاب التعليمي الناجح، وهي :**الشيوع، والتوزيع، والإفادة، والتدرج، اولأهمية، والسهولة والوضوح** .وفيما يلي بيان كيفية توظيف هذه المعايير في اختيار القواعد:

١ـ الشيوع

اختار المؤلف القواعد الصرفية الأكثر تداولًا واستخدامًا في اللغة العربية الفصحى، كالتركيز على صيغ الأفعال الثلاثة (الماضي، والمضارع، والأمر، والنهي) وتصريفاتها الأربعة عشر، والتركيز على صيغ الأسماء المشتقات (اسم الفاعل، واسم المفعول، واسم الظرف، واسم الآلة، واسم التفضيل) مما يعزز قدرة المتعلّم على التعامل مع البنى الصرفية الشائعة في النصوص والمواقف التواصلية.

٢ـ التوزيع

تم توزيع المحتوى الصرفي بشكل يُراعي التوازن بين الأبواب الأساسية، فبدأ بالأفعال وتصريفاتها، ثم تناول بعض المشتقات، مع تخصيص مساحة واضحة لكل نوع صرفي، مع تكرار الصيغ من حيث الضمائر والمعاني، بما يُسهّل حفظها وتمييزها.

٣ـ الإفادة

تم اختيار القواعد الصرفية في الكتاب بما يراعي إفادة الطلاب في التدرّب على تصريف الأفعال بحسب صيغ الضمائر المختلفة، من حيث الغائب، والمخاطب، والمتكلم، وكذلك من حيث المفرد، والمثنّى، والجمع، مع التمييز بين المذكر والمؤنث، وهو ما يُعدّ أساسًا مهمًّا لبناء الكفاءة الصرفية الأولية لدى المتعلّمين.

إلا أن الإفادة ظلت في نطاق النماذج المعزولة والتصريفات المجردة، دون ربط القواعد بسياقات لغوية واقعية أو توظيفها في تدريبات تطبيقية مستمدة من النصوص الأصيلة، مثل القرآن الكريم، والأحاديث النبوية، والأمثال العربية، والشعر العربي. ويُعد هذا النقص عاملًا يحدّ من فاعلية المحتوى في تنمية الكفاءة الاتصالية لدى المتعلم، وفي تيسير فهم النصوص العربية التراثية، لا سيما القرآن الكريم

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

والحديث النبوي، اللذَين يشكّلان مرجعًا لغويًا وثقافيًا مهمًا في تعليم العربية للناطقين بغيرها.

وعليه، فإن الإفادة من المحتوى، رغم تحققها في الجانب البنائي الصرفي، تبقى جزئية ومحدودة الأثر ما لم تُدعَّم بأنشطة لغوية وظيفية تُفعّل القاعدة في سياقات حقيقية.

٤- التدرج

سار عرض القواعد وفق تسلسل تعليمي مدروس، يبدأ من الأبسط إلى الأعقد، فابتُدئ بالفعل الماضي لتيسره صوتيًا وبنائيًا، ثم المضارع، فالأمر، فالنهي، ثم انتقل إلى الأبنية الاسمية. هذا التدرج يُراعي تطوّر إدراك الطالب الناشئ، ويمنعه من الانتقال المفاجئ إلى مباحث غير ممهد لها.

٥- الأهمية

اختار المؤلف القواعد التي تُعدّ مرتكزًا أساسيًا في اكتساب اللغة، فتصريف الأفعال وتشكيل المشتقات تُعد من أهم وسائل فهم المعنى والتعبير عنه، وهي ضرورية لبناء الجملة العربية الصحيحة. ولذلك تم التركيز على البنى الفعلية وصيغ المعلوم والمجهول والمنفي والمؤكد.

٦- السهولة والوضوح

جاءت القواعد مشروحة بأسلوب مباشر مبسّط، يُناسب المستوى العمري والمعرفي للفئة المستهدفة، ويجنّب المصطلحات المعقّدة أو الإشارات النظرية المجردة. كما أن تصريفات الصيغ بأشكال شتى ساهمت في تعزيز الوضوح والتيسير التعليمي.

رابعاً: الأمثلة والتدريبات

إن الكتاب خلا من تدريبات لغوية تطبيقية تُعين الطلاب على ممارسة اللغة العربية في سياقها الاتصالي الوظيفي، ولو من خلال جمل قصيرة مصطنعة تُحاكي المواقف التواصلية اليومية. كما لم يتضمّن الكتاب نصوصًا مختارة من القرآن الكريم أو الحديث النبوي الشريف أو الأمثال أو الشعر العربي، وهي نصوص تُعدّ ضرورية لتدريب الناشئة الناطقين بغير العربية على فهم المصادر الأصلية للغة العربية، وربط تعلمهم الصرفي بـالاستعمال اللغوي العربي الفصيح في بيئته الثقافية.

وبناءً على ما تقدم، تُبرز هذه الدراسة فيما يلي أبرز الإيجابيات والسلبيات التي تضمنها كتاب ميزان الصرف، ثم تقترح مجموعة من التوصيات العلمية إلى تطوير محتواه وتحسين أسلوبه، بما يجعله أكثر ملاءمة لاحتياجات الفئة المستهدفة من الناشئين غير الناطقين بالعربية، ومتوافقًا مع متطلبات التعليم العصري وتوجهاته الحديثة.

الجزء الثاني: تقويم الكتاب «ميزان الصرف» والمقترحات لتطويره: يشمل هذا الجزء قسمين، وهما:

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

القسم الأول: الإيجابيات للكتاب «ميزان الصرف» والمآخذ عليه:

❖ **الإيجابيات للكتاب:**

من أبرز الإيجابيات فيما يأتي:

١. الاستعمال الواسع والمكانة التعليمية

يُعد كتاب ميزان الصرف من الكتب التعليمية المشهورة والمُعتمدة في شبه القارة الهندية، خاصة في بنغلاديش، ويُدرَّس في أغلب المدارس الدينية منذ قرون، مما يشير إلى رسوخه وفاعليته في البيئات التعليمية التقليدية.

٢. التركيز على التصريفات الأساسية للأفعال

قدّم المؤلف تصريفات الأفعال (الماضي، المضارع، الأمر، النهي) بطريقة شاملة، من خلال الصيغ الأربعة عشرة المرتبطة بالضمائر المختلفة، ما يُكسب الطالب فهمًا أوليًا واضحًا لبنية الفعل في العربية.

٣. اختيار موضوعات شائعة وأساسية

اختار المؤلف أكثر الموضوعات شيوعًا واستعمالًا في علم الصرف، مثل المعلوم والمجهول، الإثبات والنفي، التوكيد، مما يُعزز من الكفاءة الصرفية المبكرة لدى المتعلمين.

٤. اعتماد التدرج المنهجي

اتّبع المؤلف في عرض المحتوى تسلسلًا تربويًا مناسبًا يبدأ بالأفعال، ثم ينتقل إلى الأسماء المشتقة، وهو تدرّج يُناسب طبيعة تعلُّم الناشئين.

٥. الأسلوب المباشر والمبسّط

جاءت الشروح بلغة بسيطة ومباشرة، ما يسهم في وضوح القاعدة وسهولة تلقيها، خاصة للناطقين بغير العربية في المراحل الأولى من التعليم.

٦. الاقتصار على ما يناسب المستوى المبتدئ

التبويب المختزل والتركيز على الأبنية الصرفية الأساسية يلبّيان حاجة الفئة المستهدفة من الناشئين في المرحلة الابتدائية.

❖ **المآخذ على الكتاب**

من أبرز المآخذ عليه فيما يأتي:

١. غياب المكمّلات الفنية الأساسية

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

يفتقر الكتاب إلى عناصر فنية ضرورية مثل: فهرس المحتويات، كشاف المصطلحات، قائمة المراجع، بيانات النشر، مما يضعف من موثوقيته الأكاديمية ويُصعّب الرجوع إليه بطريقة منهجية.

٢. غياب المقدمة والأهداف التعليمية

يخلو الكتاب من مقدمة توضيحية توضّح منهج المؤلف، أو أهداف الكتاب التعليمية، أو الفئة المستهدفة، أو خطة سير المحتوى، مما يُضعف من التوجيه البيداغوجي للمعلمين والدارسين.

٣. القصور في الجانب البصري والتطبيقي

لا يحتوي الكتاب على وسائل بصرية كالجداول أو المخططات أو الرسوم التوضيحية، ولا يضمّ أي أنشطة أو تدريبات تطبيقية، مما يُقلل من فاعليته في ترسيخ المهارات لدى الناشئين.

٤. تأثير اللغة الفارسية في اللغة العربية

تأليف المتن الأصلي باللغة الفارسية، واستخدامه في بيئة لغوية بنغالية، يجعله وسيطًا لغويًا معقدًا، وقد يُعيق تلقي الطالب للمعلومة الصرفية بالعربية بصورة مباشرة. ومن جهة أخرى، لوحظ أن جميع وحدات الكتاب قد تم تنظيمها تحت عنوان "بحث"، مثل: *بحث إثبات فعل ماضي مطلق معروف، بحث نفي فعل ماضي مطلق معروف، بحث نفي تأكيد بلن در فعل مستقبل معروف، بحث نفي جحد بلم در فعل مستقبل معروف، وغير ذلك.*

ويُسجَّل على هذا النمط من التبويب أنه لا يتماشى مع الأسلوب اللغوي العربي الرصين، بل يحمل تأثيرًا واضحًا من اللغة الفارسية في بنائه وصياغته. ويتجلى ذلك تحديدًا في إدراج مفردات غير عربية ضمن العناوين، مثل كلمة **"در "** الفارسية – التي تعني "في" بالعربية – مما يُعد خلطًا لغويًا لا ينسجم مع بيئة تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها. وقد أدى هذا التأثير إلى نطق غير سليم للعناوين والمصطلحات من قِبل المعلمين والمتعلمين، حيث يُلاحظ انتشار التلفظ الفارسي، مما يؤثر سلبًا على سلامة النطق العربي داخل الفصول الدراسية.

كذلك تقسيم الفعل الماضي إلى ستة أقسام تشير إلى تأثير اللغة الفارسية على اللغة العربية فحسب، لأن الماضي التمناي مثل: ليتما فَعَلَ والماضي الاحتمالي أو الشكي مثل: لعلّما فَعَلَ، لا توجدان في اللغة العربية إلا باللغة الفارسية (الطرازي، ٣٥-٣٨، ١٤٠٤هـ/١٩٨٣م). وبإمكاننا أن نتخلص مما سمّي "ماض دال على

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

التمني" وتصريفه وما سمّي "ماض دال على الاحتمال، فإن هذا لا يزيد إلا تكلفا، وكان المفروض للشارحين أن يذكروا في نهاية البيان عن الفعل الماضي، بأنه إذا دخل عليه "ليت" يستخلص للتمني و "لعل" يستخلص للاحتمال، وهذا القدر كافٍ في تصور المعاني دون الزيادة في التصريفات بالقيام مبحث مستقل. وتجدر الإشارة إلى أن تصريفات أقسام الفعل الماضي لم تذكر في النسخة الأصلية -اللغة الفارسية- إلا الشروح والتعليقات -اللغة البنغالية-.

٥. اختلاط قواعد النحو في الصرف

لوحظ فيه حشو كبير في أقسام الفعل الماضي؛ حيث إن الماضي القريب والماضي البعيد لا يختلف عن الماضي المطلق إلا إدخال حرف "قد" و "كان" وهذا يتعلق بالمعاني (النحو) لا بالمباني (الصرف)، فلا ينبغي إدخال هذه الأشياء في التصريف، بل كان بإمكان المصنف أن يبيّن مجملا بأنه إذا دخل "قد" على الماضي فإنه يخلص القريب، وقد يدل على معنى التحقيق أو التأكيد. وإذا دخل "كان" على فعل المضارع، فإنه يجعل المعنى للماضي الاستمراري.

ولوحظ أيضا أن إطلاق مصطلح «الماضي الاستمراري» على تركيب «كان + مضارع» يثير إشكالًا منهجيًا، يشبه ما يُعرف في البلاغة بـ الإضمار قبل الذكر، ذلك أن الفعل المضارع لم يُعرّف بعد في سياق الترتيب التعليمي، مما يجعل تقديم هذا التركيب في غير موضعه المناسب من حيث التدرج المنطقي.

ولو تأملنا بعض الآيات القرآنية التي ورد فيها هذا التركيب، لوجدنا أن الفعل المضارع المسبوق بـ «كان» يأتي فيه الفاعل مذكورًا إما قبل «كان» أو بعدها مباشرة، مما ينفي الإضمار الذي قد يُفترض وقوعه:

- في قوله تعالى: ﴿فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضاً وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ (البقرة: ١٠)، الفاعل "هم" مذكور قبل «كانوا».
- وفي قوله: ﴿وَمَا ظَلَمُوْنَا وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ (البقرة: ٥٧)، جاء الفاعل "أنفسهم" بعد «كانوا».
- وكذلك في قوله: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ... وَكَانُوا يَعْتَدُونَ﴾ (البقرة: ٦١)، الفاعل «هم» واضح ومذكور.

وعليه، فإن الحديث عن «الماضي الاستمراري» هنا لا ينبغي أن يُدرج بوصفه تركيبًا صرفيًا مستقلًا قبل التمهيد للمضارع نفسه. إذ إن تركيب «كان + مضارع» لا

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

يُفهم إلا من جهة الدلالة الزمنية، أي من معنى الفعل، لا من بنيته الصرفية .فالتغير هنا دلاليّ لا صرفيّ.

ويُلاحظ أن هذا النوع من التعبير موجود في لغات أخرى مثل الفارسية والإنجليزية، مما يُرجّح أن المؤلف قد تأثر بالمصطلح الفارسي أو التراكيب الزمنية في تلك اللغات عند تصنيفه لهذا الباب. ولذلك كان الأولى إدراج هذه الملاحظة كفائدة دلالية تذكر بعد شرح الفعل المضارع، لا كمبحث مستقل في باب الأفعال الماضية.

ولوحظ أيضا في أوزان الفعل المضارع، أن كلمتي "لن" و "لم" إذا دخل الفعل المضارع، فيغيّران الإعراب ومعانيه، وهذا ليس من مباحث الصرف؛ بل هو مباحث علم النحو.

٦. الحدود في استعمال صيغ الأمر والنهي في علم الصرف

لا تُعدّ أوزان فعل الأمر من صيغ الأمر إلا ما كان منها الأمر الحاضر، مثل: افْعَلْ، وانْصُرْ ونحوهما، وأما غيره فليس من صيغ الأمر في شيء، يقول الشيخ مصطفى غلاييني: "أما إن كانت أحرفه لا تفيد معنى الأمر إلا بواسطة "لام الأمر" مثل: لِيَكْتَبْ ولِيَقْرَأْ، فلا يكون أمرا، بل هو مضارع دخلته لام الأمر" (الغلاييني، ١٣، ١٤٠٩هـ)". وقال أيضا: "يتصرف الأمر على ستة أمثلة، ثلاثة منها للمخاطب وثلاثة منها للمخاطبة" (الغلاييني، ١٦٦، ١٤٠٩هـ). ومعنى ذلك أن صيغ الأمر مختصة بالمخاطب والمخاطبة فقط، فلا مجال للغائب والمتكلم أن تكون لهما صيغة الأمر. كما أن الأمر لا يكون مجهولا؛ لأن فاعله هو المخاطب، والمخاطب معلوم للسامع (الغلاييني، ٢٣، ١٤٠٩هـ)، ومن هنا نقول: إن الأمر المجهول غير متصور أصلا (الجديع، ٩، ١٤٢٥هـ). وكذلك كل ما لوحظ في تصريف الأمر فهي أيضا للنهي، فإن النهي أصلا من قبيل الأمر في التصريف والتفريع؛ فلا يكون للنهي إلا المخاطب، ولا يكون فيه إلا المعروف.

٧. الاقتصار على بعض أبواب الصرف دون غيرها

أغفل المؤلف بعض القضايا الصرفية المهمة كالأفعال من غير الفعل الثلاثي المجرد، والأسماء المشتقات من غير الثلاثي المجرد، وصيغ المبالغة، والصفة المشبهة، والإعلال، والإبدال، والإدغام، وهي من المباحث الأساسية في بناء الكفاءة الصرفية المتقدمة.

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

٨. غياب التوظيف السياقي للقاعدة

لا تُوظّف القواعد الصرفية ضمن سياقات لغوية حقيقية، كالتدريبات النمطية، والمعنوية، والتواصلية (طعيمة، ٦٤٧-٤٥١، د ت)، وكذلك تمرينات الصيغ في النصوص القرآنية والأحاديث والأمثال وأشعار العرب، بل جاءت تصريفات الصيغ ودلالاتها مجرّدة؛ مما يحرم المتعلم من ربط القاعدة بالاستخدام اللغوي الطبيعي وفهم النصوص الأصيلة. ومن زاوية تربوية أخرى، يُلاحظ أن الكتاب تضمَّن تصريفات الأفعال بأربعة عشر صيغة في جميع مباحث الفعل الماضي والمضارع؛ مما قد يُثقل كاهل الناشئين في المرحلة التمهيدية، ويجعل عملية الحفظ والاستظهار شاقة عليهم في بدايات تعلمهم.

القسم الثاني: مقترحات تطوير الكتاب

من أبرز المقترحات بالترتيب فيما يأتي:

١. إعادة إخراج الكتاب بمعايير علمية حديثة

يُقترح إعداد طبعة منقحة للكتاب تتضمن العناصر الفنية الأساسية، مثل: فهرس المحتويات، وكشاف المصطلحات، وبيانات الإحالات والتوثيق، وقائمة المراجع، مع ضبط منهجية الترتيب والتبويب وفق المعايير التربوية المعاصرة.

٢. إضافة مقدمة تعليمية واضحة

تتضمن بيان أهداف الكتاب، والفئة المستهدفة، والخطة المنهجية في عرض المادة، مما يُسهم في توجيه كل من المعلم والمتعلّم ويزيد من وضوح الرسالة التربوية للكتاب.

٣. تقويم التأثر الفارسي في التبويب والمصطلحات

يُوصى بمراجعة التراكيب المتأثرة باللغة الفارسية – مثل استعمال "در" أو غيره – واستبدالها بكلمات عربية سليمة من حيث الصياغة والضبط العلمي، تحقيقًا لسلامة اللغة وتفاديًا للازدواجية اللغوية لدى المتعلمين.

٤. ترشيد عرض مباحث الفعل الماضي

يُستحسن دمج مباحث «الماضي القريب»، و«الماضي البعيد»، و«الماضي الاستمراري»، و«الماضي التمناي»، و«الماضي الاحتمالي» ضمن مبحث موحّد عن دلالات الزمن، مع الاكتفاء بذكر هذه المعاني كفوائد دلالية مرتبطة بدخول أدوات معينة مثل: «قد»، و«كان»، ولعل»، و«ليت»، دون إدراجها كتصريفات مستقلة لا أصل لها في البنية الصرفية العربية.

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

٥. تعديل تبويب الأمر والنهي

يُوصى بالالتزام بالتعريفات الصرفية الدقيقة لصيغ الأمر والنهي، وعدم التوسع في صيغ الأمر للغائب والمتكلم أو المجهول، وذلك لأن هذه الصيغ إما أن تكون مضارعة دخلتها "لام الأمر"، وإما أن يختص المجهول بغير المخاطب، أو لا تُعد أمرًا صرفيًا بحسب اصطلاح علماء الصرف، وهو ما ينبغي توضيحه للمتعلمين تجنبًا للالتباس المفاهيمي.

٦. إعادة النظر في عرض المباحث الصرفية بحسب المستوى

ينبغي تجزئة المحتوى بما يتناسب مع قدرات المتعلمين في المرحلة التمهيدية، وتجنب إثقال كاهلهم بتصريفات كاملة على جميع الضمائر دفعة واحدة، بل يُوصى بتدرجها عبر مراحل تعليمية متفاوتة.

٧. استكمال أبواب الصرف الأساسية

يُقترح إدراج المباحث المهمة التي أُغفلت في النسخة الحالية من الكتاب، مثل: الأفعال من غير الثلاثي المجرد، وصيغ المبالغة، والصفة المشبهة، وأبواب الإعلال والإبدال والإدغام؛ مما يُعزز من اكتمال المنهج الصرفي ويُسهم في بناء كفاءة لغوية متقدمة لدى المتعلمين.

٨. دمج القاعدة بالسياق

يُوصى بتوظيف القواعد الصرفية ضمن سياقات حقيقية، من خلال تدريبات وظيفية تستند إلى نصوص مأخوذة من القرآن الكريم، والأحاديث النبوية، والأمثال، والشعر، مع إضافة أنشطة تفاعلية (مثل: التحويل، والإكمال، والمطابقة، وإنتاج الجمل وغير ذلك) لتعزيز التعلم بالاستخدام.

٩. إضافة تدريبات تطبيقية بعد كل وحدة

يتعيّن إرفاق الكتاب بتمارين عملية مناسبة لكل مبحث، بما يُعين المتعلم على تثبيت القاعدة واختبار مدى استيعابها، وبما يُسهم في تحويل المعرفة النظرية إلى مهارات لغوية ملموسة.

١٠.دعم المحتوى بوسائل بصرية توضيحية

يُستحسن تضمين جداول تصريفية، ومخططات بيانية، ورسوم توضيحية تُبيّن بنية الكلمة وتحوّلاتها، مما يعزز الفهم البصري لدى الناشئين ويدعم التعلم متعدد الوسائط.

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

١١.إعداد نسخة مصاحبة للمعلم

تتضمن توجيهات تعليمية، واقتراحات لعرض الدروس، ومقترحات للأسئلة الصفية، مما يُسهّل على المعلم توظيف الكتاب بطريقة فعّالة في بيئات متعددة اللغات والثقافات.

١٢.مراعاة الخصوصية اللغوية للفئة المستهدفة

يُقترح إدخال هوامش لغوية مبسطة تشرح المصطلحات والمفردات الصعبة باللغة الأم للمتعلمين -كاللغة البنغالية- وفق حاجات المتعلمين في البيئات غير الناطقين بالعربية.

وفي ختام هذا المقال، يتّضح أن التبويب الصرفي قد شهد تطورًا ملحوظًا من منهج تقليدي اندمج مع النحو إلى منهج تعليمي أكثر تخصصًا ووضوحًا، سواء بصيغته المعيارية أو الوصفية. ومن خلال الدراسة التطبيقية على كتاب *ميزان الصرف* تبيّن أن الكتاب يُمثّل حلقة وسطى بين التبويب التراثي والتعليمي، إذ احتفظ بالتصنيف التقليدي للأفعال والمشتقات، مع بساطة تُناسب الناشئين غير الناطقين بالعربية. وقد كشفت الدراسة عن عدد من الإيجابيات أبرزها الشيوع والتدرّج والوضوح وتركيز المحتوى على التصريفات الأساسية، إلى جانب عدد من أوجه القصور من أبرزها: غياب التكميلات التعليمية، وخلط النحو بالصرف، والتأثر بالمصطلح الفارسي، إلى جانب ضعف التوظيف السياقي للقاعدة، وإقحام مفاهيم دخيلة كالماضي الاحتمالي والتمنائي. ومن ثم، فإن تطوير الكتاب ليواكب متطلبات التعليم المعاصر يقتضي إعادة بناء محتواه وتبويبه ومصطلحاته بما يعزز الكفاية الصرفية دون التفريط في أصالة اللغة العربية.

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

المصادر والمراجع

أبو الحسنات محمد عبد الحي اللكهنوي. (د ت). *الفوائد البهية في تراجم الحنفية*. (تحقيق: محمد بدر الدين النعساني، ابو فراس الحلبي، المحرر) القاهرة: دار الكتاب الإسلامي.

أبو حيان الأندلسي. (١٩٩٨). *ارتشاف الضرب* (الإصدار ط١). (تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، المحرر) القاهرة: مكتبة الخانجي.

جلال الدين السيوطي. (١٩٩٨). *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع* (الإصدار ط١، المجلد ج٣). (تحقيق: شمس الدين أحمد، المحرر) بيروت: دار الكتب العلمية.

جمال الدين بن مكرم ابن منظور. (١٩٩٧). *لسان العرب* (الإصدار ط١، المجلد ج١). بيروت: دار صارد.

حسن هنداوي. (١٤٠٩ هـ). *مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة* (الإصدار ط١). دمشق: دار القلم.

رشدي أحمد طعيمة. (د ت). *المرجع في تعليم اللغة العربية للناطقين بلغات أخرى* (المجلد ج٢). مكة المكرمة: جامعة أم القرى.

عبد الحي الحسيني. (٢٠١٥). *الثقافة الإسلامية في الهند معارف العوارف في أنواع العلوم والمعارف*. المملكة المتحدة: مؤسسة هنداوي.

عبد الرحمن بن محمد ابن خلدون. (د ت). *مقدمة ابن خلدون* (الإصدار ط١، المجلد ج١). بيروت: دار الجيل.

عبد الله بن يوسف الجديع. (١٤٢٥هـ). *المنهاج المختصر في علمي النحو والصرف* (الإصدار ط٢). ليدز، بريطانيا: الجديع للبحوث والاستشارات.

عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري. (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م). *نزهة الطرف في علم الصرف*. (تحقيق: أحمد عبد المجيد هريدي، المحرر) القاهرة: مكتبة الزهراء.

عبد الله مبشر الطرازي. (١٤٠٤هـ/١٩٨٣م). *المختصر في قواعد اللغة الفارسية* (الإصدار ط١). جدة: عالم المعرفة.

محمد علي التهانوي. (١٩٩٦). *كشاف اصطلاحات العلوم الفنون* (الإصدار ط١، المجلد ج١). (رفيق العجم؛ علي دحروج، المترجمون) بيروت: مكتبة لبنان ناشرون.

مصطفى الغلاييني. (١٤٠٩هـ). *الدروس العربية للمدارس الثانوية* (المجلد ج١). بيروت: المكتبة العصرية.

مصطفى بن عبد الله حاجي خليفة. (١٩٤١). *كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون* (المجلد ج١). (تحقيق: محمد شرف الدين بالتقايا، المحرر) إستطنبول: وكالة المعارف. تم الاسترداد من https://shamela.ws/book/2118/1990

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

ممدوح عبد الرحمن الرمالي. (د ت). *تطور التأليف في الدرس الصرفي المصطلحات والمفاهيم والمعايير*. منتدى سور الأزبكية.

مهدي علي القرني. (٢٠٠٠م/١٤٢١هـ). الترتيب الصرفي في المؤلفات النجوية والصرفية في أواخر القرن العاشر الهجري. *مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها*، ١٣ (٢١)، ٤٥٣-٤٩٨. تاريخ الاسترداد أغسطس, ٢٠٢٤، من https://shamela.ws/book/1190

يوسف السيد يوسف، عامر. (٢٠٠٩). *التعليم في باكستان (المؤتلف والمختلف)*. القاهرة: الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية ومركز الدراسات المعرفية.

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413